

الدولة العميقة والتحويلات السياسية في الأنظمة العربية

The deep state and political transformations in the Arab regimes

جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان	فلسفة	عبد الإله جفال * Djeflal Abdelillah (abdellillah.djeflal@univ-mascara.dz)
DOI: 10.46315/1714-012-001-008		

الإرسال: 2021/02/12 القبول: 2021/09/21 النشر: 2023/01/16

ملخص: تشهد المجتمعات العربية في العقد الأخير تحولات سياسية واجتماعية كبيرة خاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين هذه الشعوب والأنظمة التي تحكمها، وقد أفضت هذه التحويلات إلى ثورات عديدة بدأت سنة 2011 من تونس ومصر وسوريا لتمس عديد الدول بما فيها الجزائر والسودان مؤخرا، أما الغاية من هذه الثورات فقد كانت واحدة وهي تغيير الأنظمة الحاكمة وإعادة رسم الدولة بما يتوافق وطموحات هذه الشعوب خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي؛ لكن الأمر المشترك بين كل النماذج العربية على اختلافها هو عدم قدرة هذه الثورات على تغيير الأنظمة السياسية رغم إسقاطها في بعض الأحيان للسلطة الحاكمة ممثلة في الأشخاص والأحزاب السياسية، هذا ما يمكن اعتباره فشلا في التحول الديمقراطي وعجزا في بناء الدولة الحديثة.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية؛ الأنظمة؛ العربية؛ الدولة؛ العميقة.

Abstract: In the last decade, the Arab societies have witnessed major political and social transformations, especially with regard to the relationship between these peoples and the regimes that govern them. These transformations led to many revolutions that began in 2011 in Tunisia, Egypt and Syria, and affected many countries, including Algeria and, recently, Sudan. These revolutions sought to change the ruling systems and restructure, politically and economically, what is common to all Arab models, regardless of their differences, is the inability of these revolutions to change the political systems, although they were able, at times, to overthrow individuals and political parties representing the ruling authority. This is what can be considered a failure in the democratic transition and a deficit in building the modern State, which leads us to query the reasons for the relapse of the Revolution in the Arab countries, despite the different experiences from one society to another. All of this leads us, logically and legitimately, to raise the idea of the existence of a clandestine resistance - called the 'deep state' - that blocks the political change and the democratic transformation.

Keywords: Democracy; Systems; Arabic; Country; Deep.

1- مقدمة:

أضحى التحول الديمقراطي المطلب الرئيس لدى كل الشعوب العربية، وهو الأمر الذي تجسد في ثورات شعبية تسعى من خلالها شعوب هذه المنطقة إلى تغيير الوضع السياسي والاجتماعي المتأزم نتيجة تراكمات ثقافية وسياسية وحتى تاريخية تطرق إليها العديد من المفكرين والباحثين بالتحليل والنقاش، فعلى سبيل المثال لا الحصر خصص الجابري القسم الثالث من كتابه "نقد العقل العربي" لمسألة نقد العقل السياسي العربي مبينا أسباب الاستبداد والابتعاد عن الممارسة الديمقراطية، فلا يمكن إذا تغيير هذا الوضع دون الوقوف على أسبابه التي ساهمت في قيامه من أجل المرور إلى وضع جديد يحقق التحول الديمقراطي الجاد وهو الأمر الذي تؤكدته جل الدراسات (فاسي. م، 2021، 108)؛ كما لا يمكن اعتبار كل ثورة تحولا ديمقراطيا ما لم تحقق مطلبها الأساسي وهو الانتقال من الوضع الاستبدادي إلى الوضع الديمقراطي لأن مسألة إسقاط النظام باتت تمثل وهما سياسيا أو خديعة أو حتى ديمقراطية عرجاء وصفها البعض من الباحثين بالديمقراطية المستبدة (بوعرفة. ع، 2012، 27-52)؛ تشترك تجارب الشعوب العربية الأخيرة في نقطة جوهرية رغم اختلاف هذه التجارب من دولة لأخرى، المقصود بالذكر هو تغيير الأنظمة السياسية ممثلة في الأشخاص والأحزاب السياسية دون القدرة على التأسيس لممارسة سياسية تحقق التحول الديمقراطي الحقيقي حتى أصبح ماضي هذه الشعوب يبدو أحسن من حاضرها، هذا الوضع يؤكد فشلا في تحقيق التحول الديمقراطي، وهو الأمر الذي يسوقنا لا محالة إلى التساؤل عن أسباب فشل الثورة في الدول العربية رغم اختلاف التجارب من مجتمع لآخر.

لا يمكن الفصل بين مسألة التحول الديمقراطي وإشكالية بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، فنحن نعتقد جازمين أن التحول الديمقراطي الفعلي والناجح هو السبيل الوحيد الذي يمكن الشعوب العربية من وضع حجر الأساس لمشروع الدولة الحديثة بعيدا عن جدل نوعية النظام الذي يجب أن نتبناه وأساليب الحكم الدستورية باعتباره جدلا سابقا لأوانه وفاقدا للقيمة دون تحول ديمقراطي حقيقي يضع حدا لأنظمة استبدادية فاسدة؛ وبما أن التحول الديمقراطي حسب أولريش بيك (2010، 50) لا يمكن أن تهديه هذه الأنظمة لشعوبها عن طريق التدمير الذاتي أو التدمير الخلاق (Creative Destruction) كما يعتقد جوزيف شومبيتر (J. Schumpeter) كان لا بد من المرور عبر الثورات الشعبية التي تعبر بها الشعوب العربية عن رغبتها في استرجاع سيادتها من خلال رفض الأنظمة السياسية التي كانت جزءا من المشكلة ومحاوله التأسيس لأنظمة جديدة قد تكون جزءا من الحل.

على هذا الأساس تصبح الثورات الشعبية هي أول خطوة في مسار البحث عن الديمقراطية، لكن لا تعتبر الثورة ناجحة وإن تمكنت من إسقاط النظام السياسي، لأن الأنظمة السياسية في الوطن العربي ومن خلال مواجهة الثورات الشعبية المطالبة بالتحول الديمقراطي برعت في المقاومة والصمود كما أبدت قدرة كبيرة على تجديد نفسها من خلال التضحية بأجزاء من نظام الحكم وعلى رأسها السلطة الحاكمة وإيهام الشعوب بأنها نجحت في مسعاها غير أن الحقيقة أثبتت بأن النواة الصلبة للدولة الفاسدة لازالت تقاوم التغيير ونجحت في التخفي لتكتشف الشعوب العربية أنها خُدعت وأن التغيير وإن شمل السلطة الحاكمة فهو لم يصل إلى السلطة المتحكمة وبأن النظام قد غير أوجهه فقط في حين أن عمقه لم يتأثر.

يرى باتريك أونيل (Patrick O'Neil) بأن الدولة العميقة هي السبب الرئيس والجوهري الذي وقف وراء إجهاد كل محاولة للتحويل الديمقراطي وبأن هذا المفهوم إنما يرتبط أساسا بالأنظمة الاستبدادية المعادية لليبرالية والديمقراطية (أونيل. ب، 2018، 83)، وعليه فإن التجارب العربية الهادفة من خلال الثورات إلى تغيير الأنظمة وتحقيق تحول ديمقراطي يجسد مفهوم الدولة الحديثة تكون قد فشلت في مسعاها لأنها لم تفكك الدولة العميقة باعتبارها النواة الصلبة للنظام الفاسد، هذه الأخيرة هي التي ستسمح للنظام المستهدف باستنساخ ذاته وبطرق عديدة سنتطرق إليها في متن هذا البحث؛ هذه الجزئية تمثل بالنسبة إلينا الفرضية الأم التي ستنبنى عليها هذه الدراسة والتي نهدف من خلالها إلى تشخيص الوضع السياسي المقاوم للثورة والتغيير في البلدان العربية.

تنبج إشكالية بحثنا من الفرضية السالفة الذكر بناء على واقع ما بعد الثورات العربية والذي يؤكد فشلا ذريعا في معالجة الأزمة رغم أننا نؤمن باختلاف الحالات من دولة لأخرى؛ فكل الدول العربية التي شهدت محاولات للتغيير استخدمت نفس الأداة وهي الثورة الشعبية متمثلة في خروج الآلاف وأحيانا الملايين إلى الساحات والميادين العمومية، لكن النتائج المحققة تختلف من تجربة لأخرى نتيجة اختلاف ما يسمى قوى تحت بنوية متمثلة في الجيش والاقتصاد والأيدولوجيات (باروت. ج، 2018، 262)، فالنموذج التونسي يختلف جذريا عن النموذج المصري أو السوري أو اليمني، وكذلك الأمر بالنسبة للنموذج الجزائري؛ رغم ذلك لا زلنا نشك بأن كل هذه الحالات تمتلك نقطة تقاطع تجمعها وهي الفشل في تحقيق التحول الديمقراطي الجاد نتيجة وجود قوى متحكمة في الوضع السياسي المتأزم؛ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل الآتي: ما المقصود بالدولة العميقة؟ وهل يمكن القول إنها السبب وراء فشل الثورات العربية في تحقيق تحول ديمقراطي يسمح للمجتمعات العربية ببناء دولة حديثة تحاكي النموذج الغربي؟

يتفق جلُّ الأكاديميين على أن الإشكالية تنضوي على مشكلات جزئية وهذا ما يسلم به كل فكر بنيوي يدرك أن حل الإشكالية يبدأ بإدراك بنيتها ومن ثمة تفكيكها إلى مشكلات جزئية يسهل حلها، وهو الأمر الذي يعبر عن تقنية منهجية تلزمنا بتفريع سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالدولة العميقة؟
- هل الدولة العميقة حقيقة أم وهم سياسي؟
- هل كانت الدولة العميقة سببا في إفشال كل محاولة للتغيير في الوطن العربي؟
- كيف يمكننا تفكيك الدولة العميقة والقضاء على الثورة المضادة؟

يحاول المفكر العربي عزمي بشارة (2012، 28) أن يقف على علاقة الثورات العربية الراهنة بالوعي المتمثل في موقف الطبقة المثقفة أو النخب العربية من ثورات شعوبها، وقد أكد على عدم نخبوية الثورات العربية وهو أحد الأسباب الرئيسة التي ساهمت في فشل الثورات العربية حسب اعتقادنا، ومنه فإن مسألة تفكيك الدولة العميقة سيقع على عاتق النخب وليس الشعوب وهو الأمر الذي سنجعل منه هدفا جوهريا لهذه الدراسة، فإذا كانت الشعوب مسئولة عن الجانب الكمي للثورة أي التجمهر كقوة ضاغطة من شأنها إحداث صدع في النظام الحاكم وإرغامه على الإصغاء للشعب (2012، 66) فإن النخب مسئولة عن الجانب الكيفي أو عن مستقبل الثورة، فهي من يتحمل أسباب الإخفاق، بناء عليه فإن الفشل في تفكيك الدولة العميقة يقع على النخب وليس الشعوب علما أن بعض الدول العربية التي شهدت محاولات للتغيير تقع في أعلى الهرم الثقافي للمجتمعات العربية أي أنها تمتلك نخبا كان بإمكانها مرافقة الثورات الشعبية إلى أن تحقق مطالبها كاملة غير منقوصة من خلال حركات إصلاحية، على هذا الأساس ستتحول هذه الدراسة ومن خلال أهدافها إلى مكاشفة للواقع ومحكمة للنخب العربية التي تدين لشعوبها بالكثير باعتبار أن مجانية التعليم في الوطن العربي هي حق سائد.

تتلخص خطة هذه الدراسة في ثلاث جزئيات مهمة وذلك استنادا إلى المشكلات السابقة المترتبة عن أطروحة بحثنا، الأولى هي ذات طابع تصوري مفاهيمي سنحاول من خلالها الوقوف على مصطلح الثورة ومفهوم الدولة العميقة بغية تحديد طرفي الجدلية السياسية التي يركز عليها هذا العمل من خلال فرضيته وإشكاليته؛ أما الجزئية الثانية فنسخرها لمحاولة إثبات أطروحتنا المتمثلة في وقوف الدولة العميقة وراء إفشال كل الثورات العربية عن طريق ثورات مضادة منعت التحول الديمقراطي وأجهضت مشروع الدولة الحديثة باستخدام العديد من الأدوات أبرزها ثلوث الطائفية والإعلام والخارج؛ لذلك ستمثل هذه الجزئية لب هذه الدراسة؛ إذا كانت الجزئيتان الأولى والثانية تعبران عن تشخيص المعضلة فإن الجزئية الثالثة والأخيرة من هذه

الدراسة ستعبر عن محاولة لإيجاد الحلول لهذه المعضلة إذ سنحاول ومن خلالها البحث عن السبل والآليات التي تمكننا من التنظير لثورة ناجحة أي قادرة على تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة علما أن ذلك لن يتم إلا بتفكيك الدولة العميقة لوضع قطيعة مع النظام السائد باعتباره مشكلة والمرور إلى النظام الجديد باعتباره حلا.

2- المنهج وطرق معالجة الموضوع:

نوهنا سابقا إلى أولوية الفهم على المنهج وعلى الرغم من ذلك سنحاول التركيز في استنتاجنا للنصوص التي يتعلق متنها بموضوعنا على طريقتي التحليل والنقد، وسيتم تغيير أسلوب تحليلنا ونقدنا لهذه النصوص من جزئية لأخرى، ففي ملاحظتنا للمفاهيم ستكون خلفية التحليل والنقد جنيا لوجية لأننا نعتقد أن مصطلح الثورة ومفهوم الدولة العميقة يحتاج إلى استقراء التاريخ؛ وفي الجزئية الثانية من البحث سنحاول الاستعانة بالمنهج الجدلي لأن تحليلنا للنصوص ونقدها يجب أن يتضمن كل الآراء حتى يتضح التصور الذي افترضناه، أي إثبات حقيقة النواة الصلبة للأنظمة العربية التي تؤدي إلى إفشال الثورة وإعاقة بناء الدولة الحديثة.

1- في مصطلح الثورة ومفهوم الدولة العميقة:

يقدم عزمي بشارة نصا مقتضبا يشرح في متنه مصطلح الثورة (révolution) بعيدا عن التحديد الأيديولوجي، هذا النص متنه الآتي: " المقصود بالثورة هو تحرك شعبي خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة" (بشارة، ع، 2012، 29)، معنى ذلك أن مصطلح الثورة لا يستهدف السلطة الحاكمة فقط كما يفعل الانقلاب بل الغاية من الثورة تكون دائما تغيير نظام الحكم من وضعه غير الطبيعي الفاسد الظالم إلى وضعه الطبيعي الصالح العادل؛ كما أن الثورة ومن خلال النص الذي قدمه عزمي بشارة تكون مختلفة عن الانقلاب كونها حركة شعبية تأتي من خارج السلطة، أما الانقلاب فيكون من داخل السلطة الحاكمة وفي الغالب تنفذه قوى عسكرية؛ على هذا الأساس تكون الحركات الشعبية التي بدأت مع نهاية 2010 وبداية 2011 قد استوفت الشروط اللازمة كي تسمى "ثورات عربية"، فهي ذات طابع شعبي خارج عن البنى الدستورية التي كانت قائمة في تلك الدول هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت هذه الثورات تهدف إلى تغيير نظام الحكم والذي كان يبدو فاسدا- على الأقل من وجهة نظر الأفراد المشاركين في الثورة - وعليه فلا يجوز الخلط بين الثورة والانقلاب (بشارة، ع، 2013، 08)، كما يجب في المقابل التحفظ على استخدام مصطلح الثورة وصفا للحركات الشعبية التي عرفتها بعض الأقطار العربية وذلك لأن هذا الاستخدام وهذا التوصيف لا ينطبق إلا على الحركات الشعبية التي نجحت في مسعاها، فالثورة الفرنسية نجحت في تحقيق العدالة والمساواة والحرية، كذلك الثورة

التحريرية الجزائرية وغيرها من الثورات؛ نقول ذلك لأن استخدام مصطلح "ثورة" فيه مغالطات كثيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بما يحدث في الوطن العربي من حركات شعبية تستهدف تغيير النظام تعبيرا عن الرفض والتطلع إلى الحرية، وعليه يمكن القول أن مصطلح الثورة يرتبط بمطلبين اثنين يتلخصان في رفض نظام الحكم القائم وهما: تحقيق الحرية والديمقراطية، فكل حركة شعبية حسب عزمي بشارة (2012، 49) حققت الحرية للشعوب يصدق عليها اصطلاح "ثورة" لكن ليس بالضرورة أن تنجح الثورة في تحقيق الديمقراطية وتعيد نظام الحكم إلى الشعب لأن ذلك من شأن الإصلاح وهو عمل يتوج الثورة ويترتب على نجاحها ودليل ذلك أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى مراحل يعاد فيها بناء الدولة على المستوى الدستوري والمؤسسي، أما النتيجة المباشرة للثورة فهي وضع حد للنظام القديم، على هذا الأساس كنا قد ربطنا بين الجانب الكمي للثورة والشعب أو التعبئة الجماهيرية وبين الجانب الكيفي للثورة والنخب، فهذه الأخيرة هي التي تقود الإصلاح باعتباره ثمرة أنتجت الثورة تفضي بالضرورة إن هي احترمت مطالب الشعب إلى تحول ديمقراطي حقيقي يمهّد لبناء الدولة الحديثة؛ نقول ذلك لأن الإصلاح قد يكون أسلوبا تستخدمه الدولة العميقة للالتفاف على مطالب الشعب تجسيدا لما اصطلاحنا عليه سلفا بالمكر والخداع السياسي للنظام.

يرى باتريك أونيل أن مفهوم الدولة العميقة (Deep state, état profond) يتميز بالغموض لعدد الأسباب أهمها أنه مفهوم ناشئ على المستوى التداولي، ثم إنه مفهوم يرتبط بفكرة المؤامرة الهائلة، وفي معناه السطحي قد يعني النظام العسكري المتصلب (أونيل، ب، 2018، 84)، ضف إلى ذلك أن مفهوم الدولة العميقة حسب عباس شريفة (2018، 9) لا ينتهي إلى المدونة السياسية الأكاديمية بقدر ما ينتهي إلى الممارسة السياسية، رغم ذلك سنحاول أن نجد لهذا المفهوم تعريفا يضبط استخدامه ويشير إلى التصور الذي يعنيه؛ بما أن مفهوم الدولة العميقة هو أقرب للممارسة السياسية من المدونة الأكاديمية فإننا سننتهج البحث الجينالوجي كدراسة تاريخية تمكنا من الوقوف على لحظة ميلاد هذا المفهوم كممارسة سياسية؛ أول ظهور للدولة العميقة كان في تركيا وقد كان الهدف من تأسيس هذا الكيان داخل الدولة هو الحفاظ على علمانيتها، يقول إبراهيم المرشد: "يأتي تعبير "الدولة العميقة" من تركيا (derim devlet)؛ إنه يشير إلى شبكة من التحالفات ذات الطبيعة السرية، ولكنها مشروعة تمامًا، تتكون أساسًا من أفراد عسكريين رفيعي المستوى، وأعضاء من مختلف الأجهزة الأمنية والبيروقراطيين، الذين يمارسون مراقبة الدولة الحقيقية والتي تمنح نفسها واجب حماية مصلحة الأمة" (Elmorchid. I, 2013, 782) معنى ذلك أن مفهوم الدولة العميقة قد استخدم سياسيا ولأول مرة في تركيا وهو كيان يتمتع بالسرية في

الوجود والتخفي في النشاط يتكون من جناحين أساسيين الأول عسكري نافذ والثاني إداري بيروقراطي حريص على تكريس نظام الحكم العلماني وبقائه.

2- إستراتيجية الدولة العميقة في تعطيل التحول الديمقراطي:

لازالت الدولة العميقة وإلى غاية الآن بالنسبة إلينا مجرد فرضية للبحث و سنسعى من خلال هذه الجزئية إلى إظهار إستراتيجيتها في تعطيل التحول الديمقراطي وكبح جماح الثورة وهو الأمر الذي يحولها من مجرد فرضية للبحث إلى حقيقة، فالثورة التي تنقل الدولة العميقة من السبات إلى النشاط هي التي ستكشف لنا عن خطة الدولة العميقة في القضاء على الثورة، ومهما كانت الظروف فإن الثورة ستكون مهددة بالإجهاض وسيؤاد الإصلاح في مرحلته الجينية لسبب وجيه وهو شعبية الثورة مقابل تنظيم الدولة العميقة، أما الحل الذي يمكنه حماية أي ثورة من الاختراق أو الخداع فهو الوعي والراديكالية التي نصح بها جان جاك روسو (jean jacques Rousseau) كشرط يجب استيفاؤه لنجاح الثورة في تغيير الوضع جذريا؛ بالعودة إلى جوهر هذه الجزئية يمكن القول أن الدولة العميقة لن تلعب دور المحايد أو المتفرج على الوضع السياسي المتأزم بفعل الثورة واكتساح الجماهير للساحات باعتبارها فضاءات عمومية تستخدم للضغط على السلطة الحاكمة حتى تصغي إلى الشعب، فالدولة العميقة تستخدم أسلوبين لمواجهة الثورة، الأول عنيف ويتمثل في الثورة المضادة والثاني ناعم ويتمثل في قدرة الدولة العميقة على جذب الثورة وتوجيه الشارع وجعله يطالب بما تريده هي.

أ- الثورة المضادة لتأليب الشارع على الشعب: يلجأ نظام الحكم لمواجهة الثورة إلى أسلوب القمع باستخدام القوات الأمنية التي تخرج هي الأخرى للشارع فيحدث الصدام بينها وبين الجماهير النائرة ضد الوضع المزري والمتردي اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وهذا ما يسمى قمعا باعتباره شكلا من أشكال تمظهرات العنف والقوة الذي يمارسه نظام الحكم المرفوض ضد المتظاهرين عادة، لكن الدولة العميقة تقوم بردة الفعل العنيف من خلال ثورة مضادة وهذا الأسلوب إنما يعبر عن شراسة الدولة العميقة واستماتها في الدفاع عن نظام الحكم الذي يحتويها وهو في الوقت ذاته تعبير عن مكرها وخداعها من خلال الانقلاب على الثورة باعتبار أن الثورة المضادة هي اختراق للثورة من الداخل، ولا نجد نموذجا أحسن من النموذج المصري الذي تم تنفيذه بتاريخ الثلاثين من يونيو سنة 2013؛ يقول عزمي بشارة: "أما من يصبر على جعل 30 يونيو ثورة انضم الجيش إليها، أو كما يقال عادة: " انحاز الجيش إلى مطالبها العادلة"، فهذا يعني أنها ثورة مضادة، لأنه إن كانت هذه ثورة بمساندة بقايا نظام الحكم القديم وأجهزة الدولة المعادية للثورة فإنها تكون ثورة مضادة، أي ثورة تهدف إلى إزالة نتائج ثورة 25 يناير، وإعادة الامتيازات لمركبات النظام القديم

وشخصه وعناصره" (بشارة. ع، 2013، 16) معنى ذلك أن الثورة المضادة هي طريقة تتمكن الدولة العميقة من خلالها تأليب الشارع على الشعب أو إن صح القول هي ثورة تقوم بركوب موجة الثورة تلعب فيها أجهزة الأمن ووسائل الإعلام الدور الحاسم؛ وحتى نكون منصفين وموضوعيين تجدر بنا الإشارة إلى أن الدولة العميقة والثورة المضادة ليست حتمية سياسية يجب أن تواجهها كل الشعوب الواقعة ولسنوات تحت الحكم الاستبدادي فقد أشارت فريدم هاوس (Freedom House) إلى أن البنين نجحت في التحول الديمقراطي منذ 1990 وقد حدث ذلك دون ظهور صراع بين الدولة العميقة والثورة (ريم. أ، 2018).

تعتمد الدولة العميقة في ثورتها المضادة على ثلاثة أوراق رابحة تمكثها من كسر شوكة الثورة وهي الطائفية والإعلام والخارج كعدو يترصد بالأمة، فقد خرجت إلى السطح في مصر وسوريا وحتى الجزائر مؤخرا المسألة الطائفية والإثنية بشكل متزامن مع الثورة وكأن الوضع يحذر من انقسامات داخل المجتمع باعتبار أن الدولة روجت ولسنوات طويلة لفكرة أنها تحمي الطوائف والإثنيات وبزوالها يصبح المستقبل مجهولا، فقد يُفرض علينا واقع الحرب الأهلية أو قد تظهر الحركات الانفصالية وتضيق الدولة وفي كل الأحوال فإن الثورة المضادة تمارس عن سبق الإصرار زرع الفتنة والفرقة داخل النسيج الاجتماعي لأن ذلك من شأنه إضعاف الثورة، وما حدث للإخوان المسلمين في مصر مع القضية القبطية لدليل قاطع على توظيف الدولة العميقة في مصر لملف الأقباط على المستوى الطائفي والإثني، وبطبيعة الحال ساعد تجاهل الإخوان للقضية القبطية على استغلال الدولة العميقة لهذا الملف، وحتى الانقلاب العسكري الذي تم في الثالث من يوليو 2013 والطريقة التي أُخرج بها تدل على أن الدولة العميقة في مصر تمكنت من إنجاح ثورتها المضادة فوضعت خلف الفريق أول شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية (بشارة. ع، 2013، 15).

أما في الجزائر فقد غاب مصطلح الثورة وحل محله مصطلح الحراك (Harak) وقد يكون ذلك لأسباب سيكوسوسولوجية باعتبار أن الجزائريين شربوا من كأس الحرب الأهلية لعقد من الزمن فامتلكوا مناعة أي وعيا خاصة في ظل المشهد السوري الدامي، فاستخدام مصطلح الحراك بدل الثورة يعبر عن تخوف الجزائريين حتى من الدلالات التي قد تتضمن أو تحيل إلى العمل المسلح، لذلك طغى على المشهد الجزائري التركيز على الطابع السلمي للمسيرات؛ رغم ذلك أثيرت مسألة الراهة الأمازيغية وطفمت معها إلى السطح مسألة إثنية تتعلق بمنطقة القبائل الكبرى والهوية والدين والانفصال وغيرها من الأمور التي تثبت أن الدولة العميقة في الجزائر انتقلت إلى ذروة نشاطها محاولة التثبيت بالسلطة وبيع الوقت (لوفيغارو، 2019)، كل ذلك كان من أجل إحداث صدع في الحراك عن طريق زرع الفتنة بين العرب والأمازيغ؛ هذا الوضع في الجزائر يثبت مرة أخرى

لجوء الدولة العميقة إلى طرق ناعمة أو إن صح القول غير عنيفة لتفكيك الثورة وإفشال عملية الإطاحة بالنظام وقد عبر عن ذلك جان شارب (Gene Sharp) أو عن هذا الأسلوب بقوله: " طرق مواجهة اللاعنيفة مثل الوسائل العسكرية، يمكنها استخدام انعدام الثقة السياسية لأغراض مختلفة كدفع الخصم للقيام بأشياء لهيئة الظروف الموتية لحل النزاع، أو لإحداث تفكك للنظام المعارض (الثورة). ومع ذلك، يتجسد الصراع بوسائل أخرى غير العنف، على الرغم من أن الأسلوبين هما طريقتان لتجسيد الصراع، إلا أنهما يؤديان وظيفتهما بوسائل مختلفة، ولهما عواقب مختلفة؛ إن أساليب وآثار الحلول العنيفة معروفة جيداً، وتستخدم الأسلحة المادية للتخويف والإصابة والقتل والتدمير" (Sharp, G, 2009, 56).

ب- الطائفية والإثنية لكسر الثورة: تسعى الدولة دائماً إلى بناء مجتمع متماسك يشعر فيه كل المواطنين بالانتماء الواحد فحتى لو كان المجتمع مكوناً من أقليات وجب على الدولة أن تجعل أفرادها يشعرون بالتنوع الثقافي ويدركون قيم الاختلاف والتعايش وهذا ما يمكن أن نصطلح عليه بما ينبغي أن يكون، لكن ما هو كائن في واقع المجتمعات العربية على المستوى السياسي مجرد صراع عُصب، حيث تشعر كل عصبية بانتماء يميزها عن العصبية الأخرى وكأنه مذهب أو نحلة وهو الأمر الذي يضعف أي مجتمع ويهدده بالانقسام؛ ويعود هذا الوضع حسب المفكر العربي عزمي بشارة (2018، 20) إلى ثلاثة عوامل أساسية وهي: الكولونيالية وفكرها الاستشراقي، الأقليات والإثنيات التي ترفض الانتماء إلى الكل ناهيك عن العامل السياسي ممثلاً في دور بعض النخب السياسية؛ هذه الأخيرة استغلت الطائفية إما ضد النظام القائم أو للدفاع عنه؛ لقد استغلت الدولة العميقة في المجتمعات العربية فكرة الطائفية من أجل إحداث صدع اجتماعي يشوش على الثورة، فإذا كان العامل الثالث السالف الذكر يؤسس لفكرة الطائفية السياسية فإننا نقترح نفس الفكرة لكن بسياق مختلف شيئاً ما لأننا نعتقد أن الدولة العميقة لجأت أثناء الثورات العربية إلى تسييس الطائفية عن طريق توظيف فكرة الطوائف المتخيلة أو عن طريق إعادة بعث الفكرة الطائفية كتنقيح لفكرة المواطنة التي تستشعرها الجماهير في مسيراتها ضد الأنظمة الفاسدة، وما حدث في الجزائر وليبيا لدليل قاطع على أن الدولة العميقة هي من وظفت فكرة الطائفية والإثنية لكسر الثورة، المقصود بالذكر هو استغلال ورقة الأمازيغ لإحداث صدع في صفوف الشعب وقد نشر مركز الجزيرة للدراسات على موقعه مدونة ورد في متنها الآتي: "كان سقوط نظام القذافي فرصة تاريخية للأقليات الأمازيغية المنحدرة في أغلبها من منطقة جبال نفوسة كي تطالب بالحصول على حقوقها. ومباشرة بعد تبني دستور مؤقت في أغسطس/ آب 2011 عقدت فعاليات أمازيغية يوم 26 سبتمبر/أيلول 2011 بقيادة أحد أبرز مناضلي الحركة الأمازيغية

الليبية التي عاشت سنين في المنفى فتحي بن يخلف مؤتمراً في طرابلس شهد تأسيس تنظيم يدافع عن الأمازيغ بليبيا: "المؤتمر الليبي للأمازيغ"، وخرج المؤتمر ببيان يبرز موقفه من وثيقة الدستور المؤقت الذي اعتُبر عنصرًا لكونه لا يعترف بالتعدد الثقافي واللغوي والاجتماعي في البلد" (رحال، ب، 2013).

3- النتائج:

نستنتج مما سبق أن مفهوم الدولة العميقة إنما يعبر عن كيان سري ويتمتع بالقوة والنفوذ لا يعبر عن الولاء للسلطة الحاكمة بقدر ما يعبر عن الولاء لنظام الحكم؛ الأمر الذي يحيلنا إلى استنتاج منطقي مفاده أن الدولة العميقة مفهوم يناقض الديمقراطية وهو في ذلك أقرب إلى مفهوم الكوربوراتية (corporatisme) التي تأخذ شكل إدماجية الدولة لا الإدماجية الاجتماعية، فهي بذلك كيان تخلقه الدولة وتسمح له بالعمل تحت مراقبتها بغرض تكريس نظام الحكم والدفاع عنه ولو بطرق غير مشروعة لذلك تعتبر الكوربوراتية عضد الدولة.

كما نستنتج أن تعطيل التحول الديمقراطي تنفذه الدولة العميقة عن طريق الثورة المضادة باعتبارها انقلابا ينفذه الشارع على الشعب أثناء الثورة عن طريق استغلال العديد من الظروف أبرزها جهل الشارع وسداجة بعض الجماهير ناهيك عن حالة الاضطراب السوسولوجية أو القلق الوجودي الذي يسيطر على المشهد وهو الأمر الذي تستغله الدولة العميقة لتقوم بثورة مضادة لا يكون الشعب فاعلا كما هو الحال في الثورة، أي أن الثورة المضادة لا ينفذها الشعب بل تنفذها الدولة العميقة بواسطة الشعب؛ أما استراتيجيا الثورة المضادة فتتلخص في محاولة الالتفاف على الثورة واختراقها وفي أحسن الأحوال بالنسبة للدولة العميقة إيهامها بأن مطالبها قد تحققت، يتم ذلك عن طريق تنازلات قد تصل إلى التضحية بالسلطة ممثلة في إسقاط الرئيس والحكومة كما حدث تقريبا في كل البلدان العربية التي شهدت ثورات للتغيير، ففي تونس تم إسقاط الرئيس بن علي زين العابدين وفي مصر تم خلع الرئيس مبارك حسني أما في ليبيا فقد قتل معمر القذافي، وقد انتهى الأمر في السودان بسجن عمر البشير وفي الجزائر أرغمت السلطة على تقديم استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لكن كل ذلك يعتبر محاولة من طرف الدولة العميقة للالتفاف على الثورة لأنه وفي نفس الوقت الذي تحققت فيه تنازلات للثورة كانت هناك محاولات لاختراقها وبنفس الشعارات وربما بنفس الثوار، أما الدليل الذي يثمن فكرة الثورة المضادة واستراتيجيا الانسحاب من أجل القضاء على الثورة هو أن التنازلات التي وصلت حد إسقاط الرئيس لم تمس أركان الدولة العميقة الأربعة وهي الجيش، الإعلام، القضاء والاقتصاد؛ وهو الأمر الذي يؤكد بأن التغيير قد مس القوى الحاكمة لكنه لم يصل إلى عمق القوى المتحكمة.

4- مناقشة النتائج:

لم يكن هدفنا من هذا البحث كشف مفهوم الدولة العميقة وشرح كيفية تعطيلها للتحويل الديمقراطي في المجتمعات العربية بل محاولة إيجاد مخرج لهذا المأزق الاجتماعي والسياسي الذي فوت على الشعوب العربية فرصة بناء دولة حديثة تحاكي النماذج الغربية المتقدمة، على هذا الأساس كان لابد أن ننهي هذا البحث بطرح فكرة كيفية تفكيك الدولة العميقة باعتبارها عائقاً؛ إن قوة الدولة العميقة تكمن في تنظيمها وتخفيفها فكيف يمكن كشفها وتفكيكها حتى يصبح التحول الديمقراطي ممكناً؟ الإجابة على هذا السؤال لن تكون سهلة لأنه سؤال يبحث في كيفية تجاوز الدولة العميقة باعتبارها عائقاً للتحويل وعدواً للديمقراطية ولأن المشكلة الأساس تتعلق أولاً بمن يقوم بهذا الإنجاز العظيم ثم بتوقيته؛ إن تفكيك الدولة العميقة ونجاح الثورة لا يمكن أن يتم إلا من خلال شروط وآليات أبرزها:

- نشر الوعي الجماهيري ونبد الراديكالية المعيقة.
- مشاركة النخب في الثورة والإصلاح السياسي.
- تحديد رمزية جامعة للثورة.
- فهم رسالة الثورة وأهدافها.
- سلمية الثورة والوازع الأخلاقي للجماهير.

5- خاتمة:

حاولنا من خلال محطات هذا البحث أن نقدم إجابات منطقية لفشل الثورات العربية في تحقيق تحول ديمقراطي يفضي إلى التأسيس لمفهوم الدولة الحديثة، وقد تمت الاستعانة من أجل ذلك بالعديد من كتابات المتفرسين في الموضوع السياسي عموماً والعربي بشكل خاص ليس بمنهج التحليل والفهم والافتقار بل حتى بمنهج النقد والمسائلة والمقارنة، أما الغاية التي كنا نرمي إليها من خلال كل ذلك فهي كشف معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي وعقبة الدولة الحديثة؛ والحقيقة أن ما كتب عن تجارب الشعوب العربية مع الديمقراطية والاستبداد من خلال ثوراتها فيمكن توزيعه على رفين، الأول يضم كتابات تميزت بالجرأة وعمق التحليل أبان المفكر العربي من خلاله على فهم المعضلة وإدراك حلولها ولو برؤية تقريبية، في حين أن الرف الثاني يضم كتابات غرقت في الجزئيات وراحت تميز بين التجارب العربية بدوافع قُطرية متجاهلة أن مصير الشعوب العربية واحد على الأقل من وجهة النظر التاريخية؛ إن مشكلة عسر التحول الديمقراطي في الوطن العربي تقتضي من نخب مجتمعاتنا ترشيد أقلامها ومسائلة نفسها عن القيم المضافة التي تدين بها لشعوبها.

أضحت الدولة العميقة حقيقة سياسية لا يمكننا تجاهلها وفي نفس الوقت لا يجب أن نتخذ منها تبريرا لفشلنا في العبور من ضفة الشعوب المتخلفة سياسيا إلى ضفة المجتمعات الديمقراطية المحترمة للقانون ومؤسسات الدولة، الدولة العميقة إذا هي كل مستفيد من الاستبداد السياسي، الرفض للتغيير والديمقراطية الخائف من قيام دولة حديثة تكون فيها السلطة العليا للقانون، وقد كشفنا عن أدواتها واستراتيجياتها في مقاومة كل وعي وكل سلوك يهدد كينونة الفساد وأنظمتها السياسية بعد أن كشفت الثورات العربية عن نشاطها باعتبارها تهديدا لمصالحها المرتبطة بوجود أنظمة عمرت طويلا، وقد حاولنا أن لا نقف عند حدود التشخيص من خلال تقديم تصور يعرض كيفية تفكيكها.

6-المصادر والمراجع:

الكتب:

- دلال، أحمد وآخرون. الثورات العربية – عصر التحول الديمقراطي ومآلاته -، تنسيق محمد جمال ياروت، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- بشارة، عزمي. الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- بشارة، عزمي. في الثورة وقابلية الثورة، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- بيك، أولريش. السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراي، الطبعة الأولى، بيروت: المكتبة الشرقية، 2010.
- شريف، عباس. الثورة والدولة العميقة – فلسفة الصراع وإستراتيجية المواجهة-، دون طبعة، اسطنبول: رؤية للثقافة والإعلام، 2018.
- صديقي، العربي. البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة: محمد الخولي وعمر الأيوبي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

Book

- Elmorchid, Brahim. **Partis Islamistes, Pouvoir et état profond dans le monde arabe: analyse en terme du principal-agent**, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper, 2013.
- Gene, Sharp. **De la Dictature à la démocratie – un cadre conceptuel pour la liberté -**, traduction : Dora Atger. Paris : L’Harmattan, 2009.

2- المقالات:

- أونيل، باتريك. "الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن"، ترجمة: الحسن المصباح، سياسات عربية، العدد 30 (2018).
- بشارة، عزمي. الثورة ضد الشارع والشعب، والثورة المضادة، سياسات عربية، العدد 4، (2013).
- بوعرفة، عبد القادر. (الديمقراطية المستبدة). مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 01، العدد 1، جوان (2012).
- الجرباوي، علي. "الدولة العميقة" – محاولة لضبط المفهوم -، سياسات عربية، العدد 34 (2018).

-
- فاسي، محمد. (الديمقراطية ونقد أصول الاستبداد السياسي في الثقافة الإسلامية، الجابري أنموذجا). مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 10، العدد 2، مارس (2021).
- 3- المواقع الإلكترونية.
- بوبريك، رحال. الأقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/24، شوهدي في 2020/02/20، في: <https://bit.ly/2R1aboW>
- عبد المجيد ريم أحمد. نحو تأصيل نظري لمفهوم "الدولة العميقة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018/02/27، شوهدي في: 2019/12/25، في: <https://bit.ly/2DHtXCY>
- لوفيغارو: كيف تحاول الدولة العميقة التثبيت بالسلطة في الجزائر، الجزيرة نت، 2019/03/13، شوهدي في: 2020/01/15، في: <https://bit.ly/327LY6B>